

لفضيلة الشيخ المحدث
أبو عبد الله صادق بن عبد الله

موقع الحكمة و الأثر
www.alhekmawaalather.net

بسم الله الرحمن الرحيم

من أبي عبد الله الصادق بن عبد الله بن عبد الرحمن

إلى عموم إخواني المسلمين وطلبة العلم والدعاة والعلماء .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد

فإن تبرئة العبد ساحة نفسه مما ألحق به من الزور والبهتان مطلب شرعي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز كما قال تعالى: {وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ}، وقد نبتت نابتة من أهل الإرجاء في بلادنا السودان شعارهم الجور في الأحكام على مخالفيهم مع الفجور في الخصومة لا كثرهم الله، وأسأل الله أن يهديهم سواء السبيل، وكنت أحد أولئك الذين نالهم حظ وافر من جورهم وفجورهم في الخصومة، وما ذلك إلا لأنني أقرر في دروسي العلمية العامة والخاصة الموثقة بالصوت والكتابة ما قرره الله تعالى في كتابه العزيز والنبي ﷺ في سنته الصحيحة وما أجمع عليه الصحابة ﷺ وسلفنا الصالح عليهم رحمة الله تعالى، من أن العمل لازم من لوازم الإيمان لا شرط كمال أو وجوب أو استحباب بل العمل من جهة الجنس شرط صحة في الإيمان. فبدأ الصياح والعويل من هؤلاء وكما قيل: ارتفاع الصياح على قدر الألم.

فانطلقوا يملئون أرض بلادنا ضجيجا وجعجعة لا ترى لها طحينا، أنني من التكفيرين الخوارج، بل ومن دعاتهم وممن يحمل شعارهم ويدافع عنهم، فتعجبت من هذا الذي لا ينقضي منه العجب فما جاوزت بحمد الله تعالى ما قرره السلف الصالح في مسائل أسماء الدين والإيمان، إلا أن العجب قد زال مني لما عرفت من هم هؤلاء الذين يرمونني بذلك فعرفت أنني أسوة من مضى من سلفنا الصالح ممن رماهم هؤلاء بذلك أيضا فصبروا لله تعالى، فكان ذلك عزاء لي بحمد الله تعالى.

وللأسف الشديد تأثر بزخم هؤلاء وجمهرة باطلهم وزحفهم الإرجائي بعض المنتسبين إلى عقيدة السلف في بلادنا بجامع ما وقعوا فيه من التصور الخاطيء لقضية التشريع حيث ظنوا أنها لا تعدوا أن تكون من الكفر الأصغر أو من الكبائر فرموا من يقول بأن المشرع من دون الله تعالى أنه مشرك وكافر الشرك والكفر الأكبر رموه بأنه من الخوارج ثم اتحد الصفان بهذا الجامع الفاسد. والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن هذا المنطلق أحببت أن أفصح عن عقيدتي التي أدين الله تعالى بها فيما يعلق بهذه المسألة بالخصوص وما يتعلق بقضية أسماء الدين والإيمان على وجه العموم. وذلك من خلال النقاط التالية فأقول مستعينا بالله تعالى سائلا إياه التوفيق والسداد:

١- أدين الله تعالى بأن الإيمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح. وأنه لا يتصور وجود للإيمان بدون العمل. كما أنه لا يتصور وجود شجرة بلا جذور.

٢- أن الأعمال تتفاوت من جهة تأثيرها على الإيمان فمنها ما هو شرط أو جزء كمال مستحب كـ(السنن الرواتب)، ومنها ما هو شرط كمال واجب كـ(بر الوالدين)، ومنها ما هو شرط صحة كـ(التشريع والصلاة).

٣- أدين الله تعالى بأن كل من ثبت له عقد الإسلام لا يجوز إكفاره بشيء من الذنوب والمعاصي مما لم تبلغ حد الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر حتى يستحل أو يجحد حكمها أو يستهزيء ويستخف بحكم الله تعالى فيها ونحو ذلك مما يخرج العبد عن دائرة العصيان غير المكفر إلى المكفر، وما عدا ذلك فلا يجوز إكفاره وإن كثر ذلك منه.

٤- أدين الله تعالى بأن المكفرات لا يشترط لها الاعتقاد بالجحد ونحوه ولا الاستحلال إذ أنها كفر مستقل بذاتها، فالمكفرات بذاتها مكفرة للعبد فإذا انضاف إليها مكفرات أخرى وقع العبد في أكثر من مكفر، فيجتمع في العبد أكثر من نوع من الكفر، وإنما يقال بشرط الاستحلال في المعاصي ما دون الشرك أو الكفر أو النفاق الأكبر.

٥- أدين الله تعالى بأن التكفير حكم شرعي كغيره من الأحكام الشرعية فلا يجوز إنكاره أو التنكر له بدعوى أو بأخرى تعاملا بردود الأفعال، بل يجب ألا نتورع في تكفير من أكفره الله ورسوله. فإن

الأمر دين. ويجب التفريق بين الخوارج وأهل السنة في هذه المسألة فإن الخوارج يكفرون بكل ذنب بينما أهل السنة والجماعة يكفرون بالمكفرات التي سماها الشارع بذلك، وبعض المبطلين يرمونهم بأنهم تكفيريون وخوارج وهذا خلط رهيب، أما إنهم تكفيريون فحق باعتبار أنهم يكفرون من كفره الشرع، وأما إنهم خوارج فباطل من القول وزور وبهتان، ولكنهم يستعملون العاطفة وجهل الناس للتنفير عن حكم شرعي ثابت في الكتاب والسنة.

٦- أدين الله تعالى بأن عصاة الموحدين أو فساق أهل الملة والقبلة الذين ذنوبهم ومعاصيهم دون الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر، هم تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم وغفر لهم، إلا أنني أدين الله تعالى بأنه لابد لبعضهم من دخول النار كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الصحابة لاسيما أحاديث الشفاعة. حتى لا نكون كالمرجئة الوقَّافَة.

٧- أدين الله تعالى بأن الإيمان يزيد وينقص يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي والمنكرات، يزيد حتى يبلغ ذروته وينقص حتى يذهب بكليته وذلك بحسب الذنب الذي وقع العبد فيه، ففاعل المعصية ناقص الإيمان ولابد، ولكن إذا كانت المعصية من الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر ذهبت تلك المعصية بأصل الإيمان.

٨- أدين الله تعالى بأن هناك فرقا بين قول السلف الإيمان يزيد وينقص وقول بعض متحذلقة المرجئة الذين أرادوا أن يجدوا بين المرجئة والسلف سبيلا فقالوا إن الإيمان يزيد وينقص ولكنهم يجعلون النقصان والزيادة في كماله فقط فلا علاقة للعمل بأصل الإيمان، فيقررون أنه ليس هناك عمل يذهب بأصل الدين فعلا كان أو تركا، فعادوا إلى قول أسلافهم من الجهمية والمرجئة أن العمل لا يمكن أن يكون شرط صحة أبدا.

٩- أدين الله تعالى بأن الكفر العملي منه ما هو كفر أكبر كـ(سب الدين والاستهزاء به أو بالله ورسوله وكشرك العبادة والتشريع) ومنه ما هو كفر أصغر بحسب حال العمل ونوعه.

١٠- أدين الله تعالى بأن هناك فرقا بين الكلام عن مسائل الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر من جهة نوعها وبين الكلام فيها من جهة إنزالها على الأعيان وهو المعبر عنه بين أهل العلم بالتفريق بين النوع والعين أو الوعيد وإنفاذه أو الحكم وإنزاله. فما زال السلف يطلقون وصف الكفر والشرك والنفاق

الأكبر على النوع ولكنهم لا ينزلون هذه الأحكام على الأعيان حتى تقوم عليهم الحجة وهو المعبر عنه بتوفر الشروط وانتفاء الموانع.

١١- أدين لله تعالى بأن تنزيل هذه الأحكام الكبار على الأعيان ليست كلأ مباحا لكل أحد بل هي لأهل العلم الراسخين.

١٢- أدين الله تعالى بما أفادته الأدلة من العذر بالجهل المعتبر والتأويل المعتبر والإكراه المعتبر ونحو ذلك مما يذكره السلف في عذر المعين أن يلحق به وصف الكفر، مما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة على طريقة الصحابة الكرام ﷺ.

١٣- أدين الله تعالى بأنه لا إكراه في المكفرات إلا على مستوى النفس لا سيما التي تتعدى إلى الآخرين كـ(التشريع)، فكما أنه لا يقبل الاعتذار بالإكراه في قتل الآخرين من المسلمين إبقاء على النفس، فإن الكفر والشرك أعظم من ذلك وأكبر فلا إكراه في إكفار الآخرين بدعوى المحافظة على النفس أو الملك والرياسة، فهذا هرقل ضن بملكه فلم يعذر بالإكراه محافظة على ملكه. فمن ملك فعليه أن يحكم بشرع الله تعالى وحده لا شريك له لا بحكم الطاغوت فإن عجز فليتنح كما في صحيح البخاري:(وَقَالَ الْحَسَنُ أَخَذَ اللهُّ عَلَى الْحُكَّامِ أَنْ لاَ يَتَّبِعُوا الْهَوَى ، وَلاَ يَخْشَوُا النَّاسَ: {وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِى ثَمَنًا قَلِيلاً} ، ثُمَّ قَرَأَ: {يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِى الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهَّ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهَّ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ} ، وَقَرَأَ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا - اسْتُودِعُوا - مِنْ كِتَابِ اللهَّ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِى ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} وفي صحيح البخاري:(وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا ، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا ، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ).

١٤- أدين الله تعالى بخطورة التكفير بغير حق، وخطورة ذلك واضحة بينة من جهة النصوص وتعامل السلف. وأن الواجب التريث والتأكد وعدم التسارع في ذلك فلأن يخطىء العبد في العفو أهون من أن يخطىء في العقوبة.

١٥- أدين الله تعالى بأنه لا يجوز سحب الحكم على الأتباع هكذا جزافا بلا بينة ولا برهان، فربما كان في الأتباع الجاهل والمغرر به والمتأول ونحو ذلك فلابد من التبين وإقامة الحجة، كما دلت على ذلك الأدلة الشرعية.

١٦- أدين الله تعالى بان التوحيد لا يتبعض من جهة الاعتقاد والعمل بأصوله ولوازمه، فلا يتصور أن يكون العبد موحدا وهو لا يعامل الله تعالى بجميع أنواع التوحيد، فمن اقتصر على توحيد المعرفة والإثبات وعطل توحيد القصد والطلب فليس بموحد، والعكس كذلك.

١٧- أدين الله تعالى بأن الشرك والكفر والنفاق الأكبر يتعين اجتنابه جملة وتفصيلا وأن الوقوع في نوع من أنواعه موجب لزوال التوحيد أصلا، وأصول الشرك أربعة شرك الدعاء وشرك النية والإرادة والقصد وشرك المحبة وشرك الطاعة. فمن اجتنب شرك القبور والاعتقاد في المقبور ولم يترك شرك الطاعة فلم يرح رائحة التوحيد وإن صلى صام وزعم أنه مسلم. كما قال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (ج٧/ ص١٥٠):(فالإشراك بالله في حكمه كالإشراك به في عبادته قال في حكمه: {وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً}، وفي قراءة ابن عامر من السبعة: {ولا تشرك في حكمه أحداً} بصيغة النهي. وقال في الإشراك به في عبادته: {فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَآءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدَا}، فالأمران سواء كما ترى إيضاحه إن شاء الله).ا.هـ. وقال أيضا في أضواء البيان:(ج٣/ ص٣٢٨):(وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور:أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على ألسنة رسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم).ا.هـ.

١٨- أدين الله تعالى أنه ليس في شرك التشريع تفصيل أصلا فالتشريع كفر أكبر ناقل عن الملة ولا خلاف بين السلف في ذلك. وإنما التفصيل فيمن استقرت الشريعة عنده عملا وحكما ثم هو حابى أحدا فحاد عن الحق اتباعا لهواه فلم يمض حكم الله فيه فهذا الذي يقال فيه كفر دون كفر وفسق دون فسق وظلم دون ظلم. فهي عوارض ليست أمورا مستقرة ولا غالبة، بل المستقر والمعمول به في رقاب العباد وعموم البلاد هو شرع الله تبارك وتعالى.

١٩- أدين الله تعالى بأن آية المائدة: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[المائدة/ ٤٤]، حمالة وجوه من الحق ولا يجوز قصر الاحتجاج بها على الكفر دون كفر، بل يدخل فيها الكفر الأكبر والأصغر بحسب حال الذي يحكم كما دل على ذلك تفسير الأئمة كابن جرير حيث ذكر أكثر من خمسة أقوال عن الصحابة والتابعين أكثرها في الكفر الأكبر وكل ذلك من اختلاف التنوع لا التضاد، ومن هنا نشأ الخطأ عند من قصر الآية على الأصغر فاختلط عليه الأمر فقال بعدم كفر المشرع عياذا بالله من الضلال.

٢٠- أدين الله تعالى بأنه ليس هناك فرق بين من يضع التشريعات الطاغوتية الجاهلية وبين من يأتي بها من الغير ويطبقها، ومن فرق يلزمه أن يقول أنه لا يكفر بالتشريع إلا إبليس اللعين وذلك أنه ما من مشرع إلا والشيطان هو الذي أوحى له بذلك فهو ناقل عن إبليس آخذ عنه كما دلت على ذلك نصوص الكتاب العزيز والسنة الصحيحة المطهرة.

** وهناك بحث لي مفصل في مسألة التشريع مدعم بالأدلة والمنقولات موجود عندي وسيكون قريبا متاحا على الموقع بإذن الله تعالى وفيه من الفوائد الشيء الكثير فلله الحمد والمنة.

**** هذه عقيدتي في هذه المسائل التي يدندن حولها المغرضون فمن تَقَوَّلَ علي غير ذلك فقد افترى علي وظلم وأنا خصيمه عند الله تعالى:{يوم يقوم الناس لرب العالمين}.**